

إفافة العواء

[265] ما إذا كانت الواسطة بين المستصحب وبين الحكم الشرعي من الوسائط الخفية. والسر في ذلك أن العرف لا يرى ترتب الحكم الشرعي على تلك الواسطة، بل يراه مرتبا على نفس المستصحب وخطاب لا تنقض اليقين بالشك - كسائر الخطابات - تعلق بالعنوان، باعتبار مصاديقه العرفية لا الواقعية العقلية، ولذا لا يحكم بواسطة دليل نجاسة الدم بنجاسة اللون الباقي منه، بعد زوال العين، مع أنه من افراد الدم بنظر العقل والدقة، بواسطة استحالة انتقال العرض. فما يتوهم - من ان المسامحة العرفية بعد العلم بخطأهم - لا يجوز الاعتماد عليها، وأن المقام من هذا القبيل - ناش عن عدم التأمل، فان المدعى ان مورد الحكم بحسب الدقة هو المصاديق العرفية. نعم لو ترتب حكم على عنوان باعتبار ما هو مصادقه بحسب الواقع، لا يجوز الاعتماد على ما يراه العرف مصادقا، من باب المسامحة. وهذا واضح جدا. واستثنى شيخنا الاستاذ دام بقاءه ايضا ما إذا كانت الملازمة بين الشئتين جلية، بحيث يستلزم التنزيل في احدهما التنزيل في الآخر، كالأبوة والبنوة، وهو كلام في غاية المتانة، ولا يجب أن يكون لكل منهما اثر حتى يصح بلحاظ التنزيل، بل وضوح الملازمة بينهما صار بحيث يعد اثر كل واحد منهما اثرا للآخر، كما لا يخفى. ثم إنه لا بأس بالإشارة إلى بعض الموارد التي توهم كونه من الاصول المثبتة. وقد ذكرها شيخنا الاستاذ دام بقاءه واجاب عنها: (منها) - ما لو نذر التصديق بدهم مادام ولده حيا، حيث توهم أن استصحاب حياته - في يوم شك فيها لاثبات وجوب التصديق بدهم - مثبت لعدم ترتب الاثر الشرعي على حياة الولد في دليل من الادلة، بل موضوع الوجوب هو الوفاء بالنذر، وحياة الولد توجب أن يكون الدرهم المتصدق به وفاء للنذر. ومثل هذا الاشكال جار في استصحاب حياة زيد لاثبات وجوب الانفاق من ماله على زوجته، لان حياة زيد ليست موضوعة في الدليل، بل الحكم مرتب على